

دور قدرات مؤسسات التمويل في تحقيق فعالية المؤسسات المالية (دراسة تطبيقية ولاية شرق دارفور)

أستاذ مساعد- كلية العلوم الإدارية
جامعة الضعين

د. عيسى مطر مأمون

أستاذ مساعد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الضعين

د. حامد عبد الله إبراهيم

أستاذ مساعد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الضعين

د. سلمى آدم فضيل

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور قدرات مؤسسات التمويل الأصغر في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر ، وتمثلت مشكلة الدراسة قصور الدور الذي تلعبه قدرات مؤسسات التمويل الأصغر في تحقيق فعالية مشروعات التمويل الأصغر ، تمثل مجتمع الدراسة في كافة مؤسسات التمويل الأصغر ولاية شرق دارفور أتبعته الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واختبرت فرضية رئيسية مفادها : هناك دور لقدرات مؤسسات التمويل في تحقيق فعالية مشروعات التمويل الأصغر . توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة منها كلما تمتعت مؤسسات التمويل بقدرات مالية ساهمت في رفع فعالية المشروعات التي تمويلها. الكلمات المفتاحية : القدرات ، مؤسسات التمويل ، مشروعات التمويل الأصغر .

The role of finance enterprises abilities achieving Microfinance projects efficiency (cues study in east Darfur)

Issa Matar Mammon Masuood

Hamed Abd Allah Ibrahim

Salma Adam Fadeel

Abstract

The study aimed to identify the role of finance enterprises abilities in increasing micro financial projects efficiency and the problem was the weakness of the role played by the finance enterprises abilities in achieving Microfinance efficiency and the study community was represented in all enterprises listed in east Darfur state – Sudan the study followed the descriptive analytical approach and tested one main hypothesis there is a role for finance enterprises abilities Microfinance projects efficiency the study reached a number of important findings' in duding a griever finance enterprises have financial abilities the Micro financial projects efficiency will increase

Key Words: abilities finance enterprises effectiveness Microfinance projects

المقدمة :

إن مشروعات التمويل الأصغر تعتبر أحد المشروعات الاقتصادية التي تسهم في دعم الاقتصاد القومي بما تقدمه من طاقة إنتاجية علاوة على المساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من خلال خلق فرص عمل تزيد من دخل الفرد ولهذا يمكن القول إن مشروعات التمويل الأصغر تسهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مما يحفز الدولة عبر مؤسسات التمويل أن تولي اهتماماً زائداً لهذه المشروعات وذلك بمدها بالاحتياجات المالية وفقاً للإمكانيات المتاحة التي تمكنها من مباشرة أو ممارسة أنشطتها أو أعمالها بكفاءة وفعالية حتى تحقق الأهداف التي قامت من أجلها والتي تتمثل في تقديم الخدمات للمجتمع وهذا يعني أن مشروعات التمويل الأصغر توجد في أوساط بيئية تؤثر فيها وتتأثر بها مما يدفع مؤسسات التمويل تبني آليات من شأنها رفع كفاءة وفعالية هذه المشروعات وكذلك على مؤسسات التمويل تفهم المتغيرات والظروف البيئية من حولها سواء كانت خارجية أو داخلية والتعامل معها لأنها تؤثر عليها وعلى المشروعات التي تتبناها.

مشكلة الدراسة :

تعتبر مشروعات التمويل الأصغر ذات أهمية لما لها من ادوار اقتصادية واجتماعية تتطلب رفع وفعاليتها من خلال القدرات والسياسات التي تمتلكها وتنهجها مؤسسات التمويل أو من خلال القدرات أو العوامل رأى الباحث أن هناك مشكلة يجب بحثها او دراستها وقد صيغت في السؤال الرئيسي التالي:
ما دور قدرات مؤسسات التمويل في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر بولاية شرق دارفور؟.

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وكفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر، وتتفرع منها الفرضيات التالية:
- أ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة التخطيط والحصول على التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.
 - ب. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة المؤسسة على منح التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.
 - ج. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة نشر الوعي والدعم الفني التمويلي وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.
 - د. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة بناء علاقة طيبة مع العملاء وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.
 - هـ. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرة المؤسسة على التدريب وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.
 - و. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة الرقابية للمؤسسة على الممولين وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.
 - ز. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القدرة التسويقية لمؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية البحث في أنه يتناول العوامل الأساسية ذات التأثير على مشروعات التمويل الأصغر وعلى رفع كفاءتها وفعاليتها والتي تتمثل في العوامل البيئية وقدرات مؤسسات التمويل وتنقسم تلك الأهمية إلى:

أ- الأهمية العلمية:

تنبع من مساهمة البحث في إثراء المعرفة الإدارية بما ترفد به من مادة علمية يستفيد منها الباحثون والقراء والكتاب والمفكرون.

ب- الأهمية العملية:

تنبع من إمكانية تطبيق نتائج هذا البحث في مختلف مجالات الأنشطة والأعمال التمويلية لدى المؤسسات وإداراتها.

أهداف الدراسة:

- أ. التعرف على العوامل البيئية لمؤسسات التمويل ودورها في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر.
- ب. التعرف على قدرات مؤسسات التمويل ودورها في رفع فعالية مشروعات التمويل الأصغر.
- ج. التعرف على فعالية مشروعات التمويل الأصغر.
- د. التعرف على مشروعات التمويل الأصغر في ولاية شرق دارفور.

منهج الدراسة:

أتبع الباحثان المنهج الوصفي لمعرفة دور العوامل البيئية وقدرات مؤسسات التمويل في رفع كفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر وكذلك إتباع المنهج التاريخي المتمثل في الدراسات السابقة.

حدود الدراسة :

أ-الحدود المكانية: مؤسسات التمويل الأصغر ولاية شرق دارفور.

ب-الحدود الزمانية: تركز هذه الدراسة على دراسة المتغيرات المختلفة لمشكلة البحث في الفترة 2022م

الدراسات السابقة :

دراسة إبراهيم حسن محمد الزواهره(2007م):⁽¹⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة وقدرة هذه المؤسسات في النواحي الرقابية والمتابعة ودراسة الجدوى مما يترك أثرا ملموساً على بقاء واستمرارية هذه المشروعات.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الجوانب الرئيسة للمشروعات الصغيرة مثل أسباب نجاحها وفشلها ودورها في التنمية وحل مشاكل الفقر وكذلك التعرف على أهمية مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة على نجاح مشروعات المقترضين.

حددت هذه الدراسة فروض منها: هنالك علاقة ترابطية ذات دلالة إحصائية بين نجاح المشروعات الصغيرة وقيام مؤسسات التمويل بدراسة الجدوى الاقتصادية السابقة واللاحقة. كما أن هنالك علاقة إحصائية بين نجاح المشروعات الصغيرة وخدمات ما بعد القرض أو الدعم أو التدريب والمتابعة من قبل مؤسسات التمويل. وقد أتبعَت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وتشكل جزءاً مهماً في عملية التنمية حيث توفر فرص عمل، دخل ، تدريب وتزويد المجتمع بالسلع والخدمات. كما تساهم المشروعات الصغيرة في الناتج القومي الإجمالي الأردني بنسبة 77 %. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: إنشاء بنك للمشاريع الصغيرة بتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص، وتدريب مالكي المشروعات الصغيرة على دراسة الجدوى الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات من اجل تحسين إدارة مشروعاتهم، وإحداث مراكز للدراسات والاستشارات الاقتصادية والفنية بحيث تقوم هذه المراكز لتوفير المعلومات والبيانات حول المشاريع الصغيرة.

تناولت الدراسة السابقة اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة بينما تناول هذا الدراسة دور العوامل البيئية وقدرات مؤسسات التمويل في رفع كفاءة فعالية مشروعات التمويل الأصغر.

تعريف مؤسسات التمويل :

تعرف بأنها المؤسسات التي تعنى بتقديم خدمات مالية للفقراء واغلبها مؤسسات قائمة على برامج الائتمان الأصغر وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها وزبائنها⁽²⁾.

أما المؤسسات ذات المهام المزدوجة (تمويل اصغر ، متوسط ، أعلى) فتقبل الودائع من العامة وبالتالي يمكن تعريف مؤسسات التمويل هي مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومة والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية غير البنكية.

كما جاء تعريف مؤسسات التمويل في موقع آخر ⁽³⁾ بأنها كل جهة (رسمية، شبه رسمية أو غير رسمية) تقوم بتوصيل خدماتها المالية. جزئياً أو كلياً، للشرائح المستهدفة من عملاء التمويل ⁽⁴⁾. وفقاً لهذه التعريف نحصر مؤسسات التمويل في مؤسسات تقبل الودائع وأخرى لا تقبل الودائع مثل صناديق الادخار، الجمعيات التعاونية والمنظمات غير الحكومية البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية غير المصرفية ديوان الزكاة. كما يمكن ذكر بعض مؤسسات التمويل الدولية مثل بنك الادخار السودان، بنك العدالة كينيا وراكبات في اندونيسيا.

أهمية مؤسسات التمويل:

تبرز أهمية مؤسسات التمويل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في النقاط التالية:

(أ) توفير فرص العمل الأساسية وغرس مسئولية التدريب أثناء العمل.

(ب) المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.

(ج) توفير سبل العيش والرزق لعدد كبير من أفراد المجتمع.

(د) الاستفادة من إمكانات المجتمع المحلي.

(هـ) تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والبطالة.

(و) توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية.

(ز) المساعدة في توفير احتياجات المشروعات الكبيرة.

(ح) المساهمة في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

1 - الشروط الواجب توافرها في مؤسسات التمويل:

ويمكن تلخيصها في الآتي:

(أ) إدارة فاعلة للأصول والخصوم.

(ب) توفر منتجات وخدمات عليها طلب وأسعارها محددة بما يضمن فاعلية استمرارية المؤسسة.

(ج) إصدار كشوف الحسابات أو الأرصدة شهرياً.

(د) ارتفاع معدلات سداد القروض.

(هـ) إدارة النقدية إدارة فاعلة بواسطة أنظمة محكمة.

(و) وجود مواقع لتقديم الخدمات ووجود أنظمة معلوماتية واضحة وبمبسطة.⁵

قدرات مؤسسات التمويل:

كما سبق في تعريفنا لمؤسسات التمويل والتي تعني تلك المؤسسات المعنية بتقديم خدمات مالية للفقراء والتي تقوم على برامج الائتمان الأصغر وتقبل الودائع الصغرى من عملائها وأحياناً قد تكون مؤسسات غير حكومية مصرح لها بتقديم خدمات مالية للناشطين اقتصادياً وبناء على هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات يمكننا الوقوف على هذه القدرات أو الأنشطة وقد جاء تقسيم هذه القدرات إلى الآتي: ⁽⁶⁾

أ- القدرات الخاصة بكيان المنظمة:

وتتمثل في هوية، رسالة، رؤية، قيادة، نظم وآليات الإدارة التنفيذية والمالية وتسمى هذه القدرات بالقدرة على الوجود.

ب- القدرات الخاصة بالخدمات التي تقدمها المنظمة:

وهذه تعكس مقدرة المنظمة على القيام بالبرامج والمشروعات والخدمات بالجودة وبالكفاءة العالية في استخدام وإدارة المواد وتسمى القدرات أو القدرات على الفعل.

ج- القدرات خاصة بعلاقات المنظمة:

وهي قدرات تتعلق بمقدرة المنظمة على تكوين علاقات مع المجتمع أو الجهات الحكومية أو غير الحكومية (الجمهور) وكذلك القطاع الخاص بالإضافة القدرة على تبني قضايا تنموية والدعوة لها. نطاق قدرات مؤسسات التمويل:

تعتبر مؤسسات التمويل كغيرها من المؤسسات الخدمية أو الإنتاجية وبالتالي لها نطاق قدرات ويتمثل هذا النطاق في: ⁽⁷⁾

1. الهوية والحوكمة: تعتبر الهوية والحوكمة والمهمة والثقافة أساس سمعة المنظمة وبالتالي بالضرورة أن يكون للمنظمة هوية واطر تنظيمية وقيم وبيانات بالمهمة التي تمارسها. وبني حوكمة واضحة الشكل تحدد هويتها كما لا بد من أن تتمتع بفهم مشترك لأهدافها وتؤمن حوكمة المنظمة الشرعية والقيادة والتوجيه للمنظمة.

تعريف التمويل:

يعتبر التمويل أحد أهم المقومات الرئيسية في تأسيس أي مشروع تنموي واستمرارية مساهمته الفعالة في الاقتصاد الوطني. في الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل احد أهم المقومات الأساسية لتطوير القوي المنتجة وتوسيعها وتدعيم رأس المال. خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج. أختلف الكتاب في إيجاد تعريف موحد للتمويل فقد عرفه كل كاتب من زاوية نظرة حيث عرفه أحد الكتاب بأنه: إمداد المشروع بالأموال اللازمة له في أوقات الحاجة إليها لتعبئة الموارد الحقيقية. كما عرفه آخر بأنه الحصول على الأموال أو توفير المبالغ النقدية اللازمة من مصادرها المختلفة والعمل على حسن استخدامها أو التصرف فيها وذلك بما يضمن تحقيق عائد من اجل الاستخدام ومن ثم ضمان الحفاظ عليها واستدامتها. ⁽⁸⁾

ويمكننا أن نستنبط من هذا التعريف عناصر التمويل كما يلي:

أ. مصادر الأموال: وتمثل الجهات التي يمكن الحصول منها على الأموال (العرض).

ب. استخدامات الأموال: وتمثل الجهات التي تطلب الأموال لاستثمارها (الطلب).

ج. الإدارة الرشيدة: وهي الجهة المسؤولة عن تدبير الأموال والتصرف فيها.

وبهذا يمكن القول أن التمويل هو عملية توفير المال اللازم للاستثمار بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الإقراض أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات كما يمكن القول بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من اجل إنفاقها على الاستثمارات بتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك. كما عرف التمويل بأنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع وتطوير مشروع خاص أو عام. و من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص الآتي:

أ) التمويل خاص بالمبالغ النقدية وليس السلع والخدمات بخلاف التمويل الإسلامي.

(ب) إن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر ولا أقل.

(ج) الغرض الأساسي للتمويل هو تطوير المشاريع الخاصة والعامة.

(د) إن يقدم التمويل في الوقت المناسب أي في أوقات الحاجة.

تعريف التمويل من المنظور الإسلامي:

هو تقديم ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد (نتيجة) وفق الأحكام الشرعية.⁰

أهمية التمويل:

تنبع أهمية التمويل من حاجة المنشأة لتمويل أغراض متعددة مثل الحاجة لتأسيس مشروع جديد أو توسيع خطوط إنتاجية قائمة أو لاستبدال بعض المعدات المتقادمة أو تمويل نفقات تشغيلية عند عدم توفر السيولة الكافية من مواردها المالية الذاتية. كما تبرز عمليات التمويل في حالة تعثر المشروع أو خسارته وذلك لغرض إعادة تشكيل هيكله المالي. كما تنبع أهمية التمويل من دوره الفعال في تحقيق سياسة الدولة التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لانجاز المشاريع التي يترتب عليها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدل البطالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.⁹ جدوى التمويل ومبرراته:

إن قرار لجوء المنشأة للاقتراض (التمويل) يجب أن يستند إلى الآتي:

(أ) وجود حاجة حقيقية لتمويل مستلزمات ضرورية ترتبط ارتباطاً مباشراً بعمليات الإنتاج.

(ب) التأكد من أن الفوائد المتوقعة من ذلك الاقتراض (التمويل) تفوق التكاليف المترتبة على المنشأة أي سداد الأقساط والفوائد المترتبة عليها أو بمعنى آخر العائد الاقتصادي من الاقتراض (التمويل) يزيد عن الالتزامات التي تتحملها المنشأة. وهذا التبرير ينبغي أن ينطبق على الموارد المالية الذاتية (الإرباح المحتجزة) في حالة اللجوء إليها.⁽¹⁰⁾

أسباب المشكلة التمويلية:

قد تنشأ المشكلة التمويلية من وجهة نظر الفرد أو الدولة من الآتي:⁽¹¹⁾

(أ) المشكلة التمويلية من وجهة نظر الفرد وقد تكون بسبب انخفاض أو ضالة دخل الفرد مما يؤثر على التكوين الرأسمالي اللازم له.

(ب) المشكلة التمويلية من وجهة نظر الدولة حيث تتمثل في عجز المدخرات المحلية عن الوفاء بالمتطلبات الاستثمارية.

أساليب التمويل:

هناك أساليب يتم عبرها التمويل ويمكن الإشارة إليها في العناصر التالية:

أ. التمويل عن طريق الملكية: وفيه يكون رأس المال المطلوب بإصدار أسهم عادية أو ممتازة لحساب المساهمين سواء كانوا أفراداً أو شركات أو من خلال التمويل الذاتي من احتياطي التوسعات أو فوائض عمليات التشغيل (الإرباح المحتجزة).

ب. التمويل عن طريق القروض قصيرة الأجل أو التسهيلات الائتمانية: وتعني التسهيلات المصرفية التي يتم الحصول عليها لغرض توفير سيولة مناسبة للمنشأة الاقتصادية لتمويل بعض

- المستلزمات التشغيلية الطارئة إلى حين توفر الموارد المالية الكافية من خلال المبيعات وقد تكون مدة التسهيلات لا تتجاوز عدة شهور.
- ت. تمويل القروض متوسطة الأجل: وعادة تكون لغرض توفير رؤوس أموال التشغيل أو تمويل مشتريات المواد الأولية المستوردة أو حتى لشراء بعض المعدات الرأسمالية وتكون المدة لهذا الغرض ما بين سنة إلى ثلاث سنوات.
- ث. تمويل القروض طويلة الأجل: وعادة تكون لغرض تمويل شراء المعدات لمشروع جديد أو لخطوط إنتاجية إضافية لمنشآت قائمة أو لإنشاء مباني مخازن جديدة ونسبة لكبر أقساط هذا القرض فإنه مدته تكون أكثر من خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات أو أكثر.

أشكال التمويل:

ينقسم التمويل إلى نوعين هما: تمويل مباشر وغير مباشر.

أ. التمويل المباشر: وهذا النوع يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض (المستثمر) دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي. وله أنواع متعددة تختلف باختلاف المقترضين (أفراد، مؤسسات أو منشآت، هيئات حكومية) أما المنشآت أو المؤسسات تحصل على التمويل أو الاقتراض أو التسهيلات الائتمانية من مورديها أو عملائها أو مؤسسات أخرى أو المدخرين من خلال إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص. إصدار سندات، الائتمان التجاري أو التمويل الذاتي بينما الهيئات الحكومية تلجأ إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمنشآت من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات فترات زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة مثل سندات أو أذون الخزانة.¹²

ب. التمويل غير المباشر: وهنا العلاقة غير مباشرة مثل حالة التمويل من الأسواق المالية والبنوك. أو بالأحرى كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين إذ هم الذين يقومون بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزع على الوحدات الاقتصادية ذات العجز أو التي تحتاجها. أو تعمل على التوفيق بين مصادر الادخار ومتطلبات مصادر التمويل ومن أشكال هذا التمويل الاعتماد المستندي والذي يكون في شكل ضمانات وتستعمل في حالة عمليات الاستيراد والتصدير.

مصادر الحصول على التمويل:

هناك مصدران للحصول على التمويل من حيث المكان أو الموقع وهما:¹³

أ- التمويل المحلي (المصادر الداخلية):

ويقصد بها مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسين الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج أي مصدرها ناتج عن دورة الاستقلال لموارد المؤسسة وتتمثل أساس في التمويل الذاتي: ويعرف التمويل الذاتي بأنه إمكانية المؤسسة لتمويل نفسها بنفسها من خلال ممارسة نشاطها أو مواردها وتتمثل مصادر التمويل الذاتي في الإرباح المحتجزة. الاهلاكات - المؤونات. أما الإرباح المحتجزة فهي جزء من الفائض القابل للتوزيع الذي حققته الشركة من ممارسة نشاطها (خلال السنة أو السنوات السابقة) ولم يدفع في شكل توزيعات والذي يظهر في الميزانية العمومية للشركة ضمن عناصر حقوق الملكية وتتمثل عناصره في:

1 - الاحتياطي القانوني:

وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه وقد تتراوح نسبة 5 % من صافي الإرباح أو 10 % من رأس مال الشركة، ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال.

2- الإرباح المرحلة:

ويقصد به المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الإرباح السنوية والذي يقترح مجلس الادارة ترحيله للسنة الثانية ويستخدم كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الإرباح المحققة في السنوات المقبلة التي تؤدي إلى عدم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

3 - الاحتياطي النظامي:

ويتم تكوينه طبقاً للنظام الأساسي للشركة حيث يشترط توفير أو وجوب تخصيص نسبة من الإرباح السنوية لأغراض معينة وهو غير إجباري. أما الاهتلاكات: هي طريقة لتجديد الاستثمارات أي الهدف من حساب الاهتلاكات هو ضمان تجديد الاستثمار عند نهاية عمرها الإنتاجي أو هو التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها الصافية. ويتم عن طريق حجز مبالغ سنوية تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي إلى يوم صرفها.

ب- التمويل الدولي (المصادر الخارجية):

ويعتمد هذا النوع على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات. الهيئات المالية الدولية، أو الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو بعض المؤسسات الإقليمية مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صناديق التنمية لبعض الدول العربية مثل البنك الإسلامي للتنمية جدة وغيرها وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة تمويل استثماراتها بوسائلها الخاصة مما يجعلها تلجأ إلى البحث عن مصادر خارجية لتمويلها وتمثل هذه المصادر فيما يلي: ⁽¹⁴⁾

أ- مصادر التمويل قصير الأجل:

ويقصد بها الأموال المتاحة للمستثمر أو المؤسسة لتمويل فرص استثمارية متاحة كونها تمثل التزاماً قصير الأجل على المؤسسة بتعين الوفاء به خلال مدة أو فترة زمنية لا تزيد عن سنة وتتضمن مصادر التمويل قصير الأجل الآتي:

1. الائتمان التجاري (الائتمان المقدم من الموردين) ويقصد به قيمة البضاعة المشتراه على الحساب بغرض بيعها أو هو رقم أوراق الدفع أو الحسابات الدائنة التي تنشأ نتيجة لشراء البضاعة دون دفع ثمنها نقداً على أن يتم سداد قيمتها بعد فترة محددة وله تكلفة توقف على شروط الموردين وأشكال الحسابات المفتوحة دون ضمان أو توريد كمبيالات مسحوبة على المشتري أو عن طريق السند الاذني.

2. الائتمان المصرفي: هو عبارة عن قروض أو سلفيات يحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية لا تزيد عادة عن سنة واحدة ودائماً يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة ومن أنواعه الاعتماد الغير مكفول بضمان وفيه لا تزيد الأموال المقترحة على مبلغ معين، وكذلك الاعتماد المكفول بضمان وفي هذه الحالة يقدم المقترض للبنك

ضمان قبل الاقتراض أو تعهد بسداد القرض في حالة عجز المقترض السداد أو في بأصل من أصول المؤسسة مثل أوراق قبض، الحسابات المدينة للعملاء أو الأوراق المالية أو البضاعة. وفي حالة عجز المقترض يحق للبنك أو المصرف الاستيلاء على الأصل المرهون.

مصادر التمويل متوسطة الأجل:

- أ. هو تمويل أو قرض يتم سداده خلال فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات ومن أنواعه:
 - أ. قروض مباشرة متوسطة الأجل: ويستعمل في تمويل الأصول الثابتة التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات وفيه يسدد القرض على أقساط والضمان فيه يتراوح بين 30 % - 60 % من قيمة القرض وله سعر فائدة عالي يفوق سعر فائدة القرض قصير الأجل.
 - ب. التمويل بالاستئجار: وفيه تقوم المؤسسة باستئجار العقارات أو التجهيزات بدلا من شرائها. وللت تمويل عن طريق الاستئجار أشكال منها:¹⁵
 - أ. الاستئجار المالي (الغرض الإيجاري). وفيه تختار المؤسسة النوع الذي ترغب الاستئجار فيه أي الأصل وكذلك المؤسسة الموردة كما تقوم باختيار البنك الذي سيقوم بعملية التمويل فتتفق معه على أساس عقد فيه يتم سداد قيمة الأصل على دفعات سنوية بالإضافة للعائد الذي يحصل عليه البنك بنسبة ما. وفي نهاية فترة الإيجار يمكن للمؤسسة المستأجرة شراء هذا الأصل على أساس قيمة متبقية محدد في العقد أو تمديد مدة الإيجار مع دفع أقساط منخفضة أو إعادة الأصل إلى البنك ولا يحق لأي طرف إلغاء العقد إلا في حالة استثنائية.
 - ب. البيع بالاستئجار: وفيه تستطيع المؤسسة أن تحصل على موارد مالية عن طريق بيع جزء من ممتلكاتها الثابتة مثل (الأراضي، المباني، التجهيزات) لمؤسسة مالية ومباشرة بعد ذلك تقوم باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.
 - ج. استئجار الخدمة (الاستئجار - التشغيل): وفيه استئجار أصل للاستفادة من خدمته وفيه يكون المستأجر مسئول عن صيانة الأصل والتأمين عليه كما يتحمل مخاطر الاهتلاك (الإهلاك) والتقاعد مثل تأجير السيارة وفيه يمكن للمستأجر إلغاء العقد قبل المدة المقررة (إرجاع الأصل لمالكه).

ج- مصادر التمويل طويل الأجل:

وتشمل الآتي:

أ/ الأسهم ويمكن تصنيفها إلى الآتي: (16)

1. الأسهم العادية: وهي مستند ملكية كاملة أي انه يملك حصة في رأس مال الشركة ولها قيمة اسمية وتتمثل في قيمة حقوق الملكية التي تتضمن الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم العادية. كما لها قيمة سوقية وتتمثل في قيمة السهم في سوق رأس المال وقد تكون أكثر أو اقل من القيمة الاسمية. وتعتمد الشركات في تمويلها لاستثماراتها على الأسهم العادية خصوصاً عند بدء تكوينها.
2. الأسهم الممتازة: وهي شكل من أشكال رأس المال المستثمر في الشركة وتجمع بين صفات أموال الملكية والاقتراض. ويحصل لمالكيها ميزة العائد وميزة المركز الممتاز اتجاه حملة الأسهم

العادية وتلجأ إليه الشركات لزيادة الموارد المتاحة للشركة بالإضافة للمتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الإيجابي بين تكلفة الأسهم الممتازة وعائد الاستثمار بالإضافة لاستخدام أموال الغير دون اشتراكهم في الادارة باعتبار انه ليس لهم الحق في التصويت.

ب/ الاقتراض طويل الأجل وينقسم إلى:

1. القروض المباشرة طويلة الأجل وهي شائعة كمصدر من مصادر التمويل ويحصل عليها من البنوك أو المؤسسات المالية المختصة ومدتها تتراوح بين 10-15 سنة أو إلى 20 سنة دائماً حجمها يصل إلى 70 % من المصاريف الاستثمارية وكلفتها تتمثل في سعر الفائدة الذي يمكن أن يكون ثابتاً كل فترة قرض أو متغيره تبعاً لظروف سوق المال وحسب الشروط الموضوعة في العقد.
2. السندات: وهي جزء من القروض طويلة الأجل تصدرها المؤسسات بهدف الحصول على أموال لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية وتنقسم السندات إلى: (17)
 - أ. سندات غير مضمونة برهن أصول: هي تلك السندات التي يصبح فيها حامل السند دائماً دائناً في حالة التصفية لان له الأولوية على أصول بذاتها وتكون القدرة على تحقيق الإرباح هي الضامن على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
 - ب. سندات مضمونة برهن أصول: وفي الغالب يكون الضامن فيها الأصول الثابتة التي تمتلكها المؤسسة على أن بنص في السند ذاته نوع أو أنواع الأصول الضامنة في حالة عدم وفاء المؤسسة بالتزاماتها.
 - ج. سندات الدخل: وفيها تلزم المؤسسة بدفع فوائد هذه السندات فقط في حالة تحقيق لإرباح كافية لدفع هذه الفوائد بما يعني الفوائد نفسها لا تعتبر من قبيل الالتزامات الثانية.

التمويل الأصغر:

- ويعني تقديم حزمة من الخدمات المالية بما فيها الإقراض أو تتمثل في: (18)
 - أ) فتح الحسابات بأنواعها.
 - ب) التسليف .
 - ج) استقبال الودائع.
 - د) تقديم خدمات التحويل .كما عرف التمويل الأصغر بأنه تقديم حزمة (تشكيلة) من الخدمات المالية للفئات من الفقراء النشطين اقتصادياً والذين يعملون لحسابهم الخاص، ويملكون أعمال أو أنشطة يديرونها بأنفسهم وتم تأسيسها أحياناً من مواردهم الذاتية. (19)

وتتضمن هذه الحزمة من الخدمات المالية الآتي:

- القروض ، الادخار، التأمين، التحويلات وسداد فواتير الخدمات لعملاء التمويل.
- كما جاء تعريفه في مكان آخر بأنه تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم. (20)

أهمية التمويل الأصغر:

تنبع أهمية التمويل الأصغر من الأدوار التي يلعبها في مجال مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة والإسهام في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحد من مشكلة البطالة، وإيجاد كيانات قادرة على أن تتواصل على تقديم المنتجات بصورة مستمرة وتشجيع روح المبادرة ومصدر حيوي للابتكار والإبداع الفردي (بناء القدرات) وتحويل القطاع غير الرسمي الي قطاع رسمي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

خصائص التمويل الأصغر:

للت تمويل الأصغر عدة خصائص تميزه عن الأنواع الأخرى من التمويل ويمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) الاستغالية في العمل.

(ب) خدمة المجتمع أي مده بالسلع والخدمات.

(ج) الأمان الوظيفي.

(د) الاستثمار العائلي.

مبادئ التمويل الأصغر:

نتج عن خصائص التمويل الأصغر مجموعة من المبادئ ويمكن تلخيصها في الآتي:²¹

(أ) لا تمويل دون مخاطر مما يتطلب وجود إدارة مخاطر فعالة.

(ب) يمنح التمويل ليسترد.

(ج) لا يحل التمويل مشكلة عميل متعثر، إذ لا ينفذ تمويل على تمويل.

(د) قبل منح التمويل لابد من عمل تقييم جيد لكل من العميل ونشاطه.

تعريف الفعالية:

عرف شستر برنارد الفعالية بأنها تحقيق المنظمة لأهدافها أو لأغراضها⁽²²⁾ أو أنها تحقيق الأهداف الرئيسية المحددة للمنظمة أو هي تحقيق الأهداف من خلال خلق روح التعاون بين أفراد المنظمة أو المشروع. لان المنظمة أو المشروع إذا أراد البقاء والاستمرار في البيئة الخارجية وينجح في الأمد البعيد لابد من دعم التعاون بين الأفراد من خلال الإيفاء بمتطلبات الفعالية وبهذا يمكن أن نفسر الفعالية بأنها الهدف النهائي للعمل التعاوني وتقاس بمخرجات المنظمة والمشروع وبالتالي هي درجة التوافق بين المخرجات الفعلية للمنظمة (المشروع) و المخرجات المرغوبة. وكما هو واضح فأن برنارد ركز على الهدف باعتباره مؤشر على الفعالية وبالتالي فان المشروع الذي يستطيع أن يحقق أهدافه يعتبر مشروع ناجح أو فعال والعكس صحيح - بهذا يمكن القول أن الفعالية ترتبط بالقدرة على تحقيق الأهداف.

أما إيتزيوني (Etzioni) فقد عرفها بأنها قدرة المنظمة على تأمين الموارد المتاحة واستخدامها بكفاءة لتحقيق أهداف محددة.⁽²³⁾

(أ) التركيز على النتائج وليس على العمل.

(ب) التركيز على نقاط القوة وليس نقاط الضعف.

(ج) التركيز على مناطق الأداء المتميز لأنها تعطي نتائج بارزة ومميزة.

(د) التركيز على القرارات الفاعلة والقيام بالإجراءات الصحيحة ضمن التسلسل الصحيح.

أما زكي مكي إسماعيل فقد عرفها بأنها مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.⁽²⁴⁾ حيث يرى أن الفعالية بخلاف الربح (هدف) وبالتالي لابد من تحقيقها مثل زيادة الحصة السوقية والانتشار والدخول في الأسواق الجديدة والزيادة في مجال إنتاج منتجات جديدة أو خدمات فئات بعينها. ولتحقيق الفعالية هناك مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية للمنظمة والتي تمثل حدوداً أو محددات أمام تحقيق الأهداف في ظل المنافسة والموارد المحدودة حيث ترتبط بجهات خارجية كالمنافسة والأسواق والموردين والتشريعات الحكومية والضرائب وغيرها.

مداخل الفعالية:

هناك مجموعة من المداخل المتعلقة بالفعالية والتي كانت أساساً عبارة عن مساهمة رواد بحثوا في هذا المجال ليجدوا مفهوم واضح للفعالية وهي كما يلي:

أ/ مدخل الهدف (Goal approach):

ب/ مدخل موارد النظام (System Resources Approach):

يرى هذا المدخل بأن المدخل السابق ركز على النتائج (الأهداف) وبالتالي تجاهل العمليات والموارد. أما هو فبرر بأن المنظمة ليست عمليات ميكانيكية فحسب وإنما هي أنظمة عضوية فيها جوانب نفسية وحياتية فيجب الأخذ فيها بمعايير تخصيص الموارد، مرونة المنظمة، تكيف المنظمة، القدرة على التعامل مع النزاع وتناسق الوحدات الفرعية. كما يرى هذا المدخل بأن المنظمة عبارة عن نظام مفتوح يتأثر بالبيئة الخارجية وأن هناك اعتمادية بين المنظمة والبيئة وبالتالي تصبح الفعالية من خلال هذا المدخل: هي قدرة المنظمة على الاستفادة من البيئة والحصول على الموارد وخصوصاً النادرة منها.⁽²⁵⁾

ج/ مدخل العمليات الداخلية (Internal Processes Approach):

وفي هذا المدخل تعرف بأنها تكامل المنظمة والموارد البشرية الذي يقود إلى انسيابية العمليات وكفاءتها أي التركيز على الآليات الداخلية للمنظمة وفعاليتها في استخدام مواردها التي تصب في تحقيق مظاهر الصحة التنظيمية.

د/ مدخل المتنافعين المتعددين (Multiple Constituency Approach):

حاول هذا المدخل التقليل من التركيز على المحددات الداخلية حيث ركز رواد هذا المدخل على توقعات أصحاب المصالح الذين لهم ارتباط بالمنظمة وبالتالي يرى هذا المدخل الفعالية بأنها القدرة على تلبية طلبات مجموعة أصحاب المصالح. أن الفعالية هي القدرة على امتلاك معلومات عن توقعات أصحاب المصالح لأن المنظمة تقوم بتحديد أنشطتها وأهدافها بالاعتماد على تلك المعلومات ويشمل مصطلح أصحاب المصالح (حملة الأسهم، الاتحادات، الحكومة، المديرون، المنافسون، الملاك، العمال، المستهلكون، الموردون) وغيرهم.

مؤسسة شرق دارفور للتمويل الأصغر:

وهي مؤسسة ولائية اتحادية تغطي جميع محليات الولاية التسع، حيث تم إنشائها عام 2012م هدفها الاستراتيجي المساهمة في توسيع قاعدة الإنتاج دعماً للنتاج المحلي الإجمالي وتحسين مستوى دخل الفرد من أجل تقليص حدة الفقر وتحقيق السلام والتنمية بالولاية وتطبق الصيغ الإسلامية عند التمويل. تقدم هذه المؤسسة خدماتها في شكل تمويلات للمشروعات الصغيرة بالإضافة إلى خدمات التدريب والاستشارات الفنية في مجال التمويل والتعرف على الشرائح المستهدفة من حيث الخصائص الاقتصادية

والاجتماعية وذلك لتحديد حجم الطلب والوقوف على المشروعات الصغيرة التي تلاءم طبيعة المستهدفين في المحليات. وكذلك التعرف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجه حاضر ومستقبل التمويل الأصغر بالولاية. وتتبع المؤسسة عدد من الوسائل في سبيل تحقيق أهدافها منها:

أ- الارتقاء بالوعي التمويلي وسط الشرائح المستهدفة.

ب- غرس ثقافة العمل الحر.

ج- تمكين الفئات الضعيفة من خلال الخدمات المالية المتنوعة والمستدامة.

د- اختيار وتصميم نماذج رائدة للمشروعات الصغيرة في مجال التمويل الأصغر وتطوير من منتجاتها.²⁶ المؤسسة.

1. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية : (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر).

جدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (T. Test)

العبارة	N	Mean	Std. Deviation	T.Test	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Confidence % 95 Interval of the Difference	
								Lower	Upper
وجود رؤية ورسالة مؤسسات التمويل زاد من قدرتها في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.4135	78345.	57.449	103	000.	4.4135	4.2611	4.5658
قدرة مؤسسات التمويل على التخطيط للحصول على التمويل وقيامها ببرامج ومشروعات وتقديم خدمات للجمهور رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.3942	71622.	62.568	103	000.	4.3942	4.2549	4.5335

العبارة	N	Mean	Std. De- viation	T.Test	Df	Sig. (2-taile	Mean Differ- ence	Confidence % 95 Interval of the Difference	
								Lower	Upper
قدرة مؤسسات التمويل على منح التمويل للمستفيدين زاد من ثقة العملاء ورضاهم عنها وهذا رفع من فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.2115	1.00168	42.877	103	000.	4.2115	4.0167	4.4063
نشر الوعي التمويلي وتقديم الدعم الفني للمستفيدين من قبل مؤسسات التمويل عزز من رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.2404	98034.	44.111	103	000.	4.2404	4.0497	4.4310
قدرة مؤسسات التمويل على البقاء والتكيف والتأقلم مع البيئة عزز من قدرتها في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.0769	1.01151	41.104	103	000.	4.0769	3.8802	4.2736

العبارة	N	Mean	Std. De- viation	T.Test	Df	Sig. (2-taile	Mean Differ- ence	Confidence % 95 Interval of the Difference	
								Lower	Upper
قيام مؤسسات التمويل بتقديم خدمة التدريب زاد قدرتها في رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	104	4.3365	81979.	53.946	103	000.	4.3365	4.1771	4.4960
وجود آلية رقابية على أنشطة المستفيدين من قبل مؤسسات التمويل زاد من رفع فعالية المشروعات التي تمولها.	99	4.3232	79319.	54.231	98	000.	4.3232	4.1650	4.4814
المحور ككل	104	4.2832	62213.	70.210	103	000.	4.2832	4.1622	4.4042

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022م.

من الجدول نجد أن أفراد العينة قد أكدوا على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر، ويظهر ذلك من خلال المتوسطات الحسابية لأفراد العينة حول جميع العبارات والتي تفوق متوسط العبارة وهو (3)، وانحرافات معيارية قريبة من الواحد الصحيح وقيم اختبار (T. Test) دالة إحصائياً لجميع عبارات المحور ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيمها الاحتمالية التي تقل عن مستوى الدلالة الإحصائية (05.).

أيضاً يتبين من الجدول ومن خلال الجزء الخاص باختبار المحور ككل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط أفراد العينة ومتوسط المقياس لصالح أفراد العينة حيث بلغ متوسط أفراد العينة (4.2832)، بينما متوسط المقياس (3) حيث أكدت قيمة (T. Test) والتي بلغت (70.210) ذلك الفرق حيث كان دالاً إحصائياً أمام مستوى معنوية (05.) لصالح أفراد العينة، وهذا يعني أنهم أجابوا على عبارات الفرضية بالموافقة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات باستخدام العلاقات الارتباطية:

جدول اختبار الفرضيات باستخدام العلاقات الارتباطية.

الفرضيات	معامل الارتباط	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل البيئية الخارجية لمؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل البيئية الخارجية المباشرة لمؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل البيئة الداخلية (الإدارية) وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل وكفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correlation	1	444. (**)	431. (**)	591. (**)
	Sig. ((2-tailed	.	000.	000.	000.
	N	104	104	104	104
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمؤسسات التمويل وكفاءة وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correlation	444. (**)	1	454. (**)	467. (**)
	Sig. ((2-tailed	000.	.	000.	000.
	N	104	104	104	104

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل (الإدارية) وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correlation	(**).431	(**).454	1	(**).678
	Sig. ((2-tailed	.000	.000	.	.000
	N	104	104	104	104
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قدرات مؤسسات التمويل وفعالية مشروعات التمويل الأصغر	Pearson Correlation	(**).591	(**).467	(**).678	1
	Sig. ((2-tailed	.000	.000	.000	.
	N	104	104	104	104

** (Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2022م

نستنتج من الجدول أن العلاقة بين المتغيرين قدرات مؤسسات التمويل، والمتغير الفعالية مشروعات التمويل الأصغر علاقة طردية حيث يوجد ارتباط قوي وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000 أقل من مستوى المعنوية 0.05 وبذلك نقبل الفرضيات الأربعة والتي تنص على:

الخاتمة :

تعتبر الفعالية هدف المؤسسات سواء كانت إنتاجية ، خدمية أو خيرية غير أنها أكثر ضرورة في المؤسسات المالية الهادفة إلى الربح بالذات الممولة منها ولما كانت الفعالية ضرورة تم دراستها من خلال قدرات مؤسسات التمويل لمعرفة دورها في تحقيق هذه الفعالية ، ولتفسير الظاهرة محل الدراسة استخدم النهج الوصفي وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات . وتبين من خلال التحليل أن قدرات مؤسسات التمويل لها دور في تحقيق الفعالية .

النتائج والتوصيات :

النتائج :

1. أظهر البحث أن وجود مصادر للتمويل عزز من قدرات مؤسسات التمويل في رفع فعالية المشروعات التي تمويلها.
2. تبين من البحث أنه كلما تمتعت مؤسسات التمويل بقدرات مالية ساهمت في رفع فعالية المشروعات التي تمويلها.
3. تبين من البحث أنه كلما زاد دخل مؤسسات التمويل زاد من قدرتها في رفع فعالية المشروعات الممولة

التوصيات :

1. ضرورة تبني مؤسسات التمويل رؤية ورسالة واضحة تزيد من قدراتها وتمكنها من البقاء والتكيف والتأقلم وتحقيق أهدافها.
2. ضرورة قيام مؤسسات التمويل بتقديم خدمات للجماهير وبالتخطيط للحصول على التمويل ومنحه للمستفيدين من أجل قيام مشروعات التمويل الأصغر.
3. ضرورة تبني مؤسسات التمويل رؤية ورسالة تحد من قدرة المنافسين في نفس النشاط وتمكنها من رفع كفاءة وفعالية المشروعات التي تمويلها.

الهوامش:

- (1) إبراهيم محمد الزواهرهس ، اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، 2007م.
- (2) احمد عبد الله ابراهيم احمد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم، ط 1 ، 2011 م ، ص 168.
- (3) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان ، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 49 .
- (4) احمد عبد الله ابراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 183 .
- (5) أحمد عبدالله إبراهيم ، مرجع سابق ذكره ، ص، 184.
- (6) مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، الوكالة الامريكية للتنمية، بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، القاهرة، 2008م، ص 1 .
- (7) جوف هتريش وآخرون، دليل المستخدم من اجل تنمية بشرية متكاملة، القاهرة، 2008 م ، ص 3 .
- (8) أحمد عبد الله ابراهيم احمد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم، ط 1 ، 2011م، ص 157
- (9) هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001م، ص، 12
- (10) احمد عبد الله ابراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 160 .
- (11) احمد عارف العساف وآخرون، الاصول العملية لادارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، دار صنعاء للنشر والتوزيع، ص1، 2012م ، ص 299 .
- (12) عبد المعطي رضا وآخرون، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999م، ص، 12.
- (13) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر في السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 44 .
- (14) صالح جبريل حامد أحمد ، التمويل الأصغر في السودان ، مرجع سابق ذكره ، ص 5 .
- (15) محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م، ص، 22.
- (16) محمد صالح الحناوي ، ادوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية ، مرجع سابق ذكره ، ص 9 .
- (17) محمد صالح الحناوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 10 .
- (18) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص44 .
- (19) احمد عبد الله ابراهيم احمد، مرجع سابق ذكره، ص 162 .
- (20) محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الاصغر الاسلامي وآفاق تطوير في فلسطين، رسالة دكتوراه منشوره، الجامعة الاسلامية غزة، 2010م ، ص 18 .

- (21) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة، د ت، ص، 24.
- (22) سعد العنزي وآخرون، فعالية المنظمة في فلسفة إبرز منظري الفكر الاداري، بحث منشور، جامعة بغداد، 2009م ، ص 3 .
- (23) حسين جريم، ادارة المنظمات (منظور كلها) ، عمان، دار الحامد للنشر، 2003م ، ص 48 .
- (24) زكي مكي اسماعيل، نظرية المنظمة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م، ص 129 .
- (25) حسين حريم ، مرجع سبق ذكره، ص 94 .
- (26) هشام أحمد المصطفى، سلسلة حوارات مركز أبوهيام للخدمات الصحفية، ولاية شرق دارفور، مج1، 2017م، ص، 42.

المصادر والمراجع :

- (1) إبراهيم محمد الزواهره ، اثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية
- (2) مركز خدمات المنظمات الغير حكومية، الوكالة الأمريكية للتنمية، بناء قدرات المنظمات غير الحكومية، القاهرة، 2008م، ص 1 .
- (3) جوف هتريش وآخرون، دليل المستخدم من اجل تنمية بشرية متكاملة، القاهرة، 2008م ، ص 3 .
- (4) أحمد عبد الله إبراهيم احمد، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم، ط 1 ، 2011م، ص 157
- (5) هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2001م، ص، 12
- (6) احمد عارف العساف وآخرون، الأصول العملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، دار صنعاء للنشر والتوزيع، ص1، 2012م ، ص 299 .
- (7) عبد المعطي رضا وآخرون، إدارة الائتمان، عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999م، ص، 12.
- (8) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 44 .
- (9) محمد صالح الحناوي، أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2001م، ص، 22.
- (10) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الأصغر في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م ، ص 44 .
- (11) محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطوير في فلسطين، رسالة دكتوراه منشوره، الجامعة الإسلامية غزة، 2010م ، ص 18 .
- (12) جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، بيروت، دار النهضة، د ت، ص، 24.
- (13) سعد العنزي وآخرون، فعالية المنظمة في فلسفة ابرز منظري الفكر الإداري، بحث منشور، جامعة بغداد، 2009م ، ص 3 .
- (14) حسين جريم، إدارة المنظمات (منظور كلها) ، عمان، دار الحامد للنشر، 2003م ، ص 48 .
- (15) زكي مكي إسماعيل، نظرية المنظمة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، 2008م، ص 129 .
- (16) هشام أحمد المصطفى، سلسلة حوارات مركز أبو هيامس للخدمات الصحفية، ولاية شرق دارفور، مج 1، 2017م، ص، 42.